الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

8 **ذو القعدة** 1435 –3 **سبتمبر** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان فى العالم	16

هيئة حقوق الإنسان

• حقوق الإنسان" : مركز المناصحة مستمر في تقويم الأفكار المنحرفة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض
أشاد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين بالدور الفاعل الذي يقوم به مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة في مجال مكافحة الإرهاب وتقويم الأفكار المنحرفة وتأهيل معتنقي هذه الأفكار الخطيرة و نجاحه في محاورتهم بما يسهم بعودتهم إلى مجتمعاتهم مواطنين فاعلين.
وكان آل حسين التقى امس الاول في مقر الهيئة عددا من مستشاري ومساعدي أعضاء الكونجرس الأمريكي، حيث رحب بالوفد مثمنًا هذه الزيارة التي تفتح آفاق تعاون بناء وتتيح الفرصة أمام الوفد للإطلاع على مايتحقق ولله الحمد على ارض الواقع من تنمية وتطور.
و جرى خلال اللقاء مناقشة العديد من الموضوعات المتعلقة بمجال حقوق الإنسان في البلدين الصديقين، حيث استعرض نائب رئيس الهيئة حقوق الإنسان في الإسلام ومسيرتها التاريخية ، مؤكداً أن الشريعة الإسلامية هي حاضن رئيس لحقوق الإنسان وأن المملكة العربية السعودية تدعم كل توجّه يحافظ على كرامة الإنسان ويحفظ حقوقه ويرتقي بممارسة حقوق الإنسان وتعاون الدول عليها بعيدا عن تسييسها أو استغلالها. ونوه بالدعم الكبير الذي تلقاه الهيئة من خادم الحرمين الشريفين.
كما استعرض المهام المنوطة بالهيئة وما اتخذته من تدابير لتفعيلها على أرض الواقع ، حيث تتولى الهيئة حسب تنظيمها العديد من المهام الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان حيث تعمل على التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة والتي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان, كما تقوم الهيئة بمراجعة الأنظمة القائمة واقتراح تعديلها وفقا للإجراءات النظامية كما تقوم الهيئة بزيارة السجون ودور التوقيف وتتلقى الهيئة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان وتعمل على اتخاذ الإجراءات النظامية بشأنها كما تقوم الهيئة وحسب تنظيمها على وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان واقتراح سبل نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها ، إضافة للعديد من المهام والصلاحيات التي اتاحها تنظيم الهيئة كما قدم معاليه شرحا عن إنجازات الهيئة وما حققته في ظل تنظيمها وما صدر عنها من تقارير واسهامات في سن القوانين والأنظمة المعنية بحقوق الإنسان .
واستعرض جهود المملكة في مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص حيث أصدرت المملكة نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص والذي يهدف إلى معاقبة مرتكبي هذه الجريمة بعقوبات رادعة إضافة إلى توفير الحماية والتأهيل للضحايا .
واشار الى الدور الفاعل الذي يقوم به مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة في مجال مكافحة الإرهاب وتقويم الأفكار المنحرفة وتأهيل معتنقي هذه الأفكار الخطيرة ومحاورتهم بما يسهم بعودتهم إلى مجتمعاتهم مواطنين فاعلين.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الأمانات تتولى الطرق داخل النطاق العمراني المعتمد للمدن

"النقل" مسؤولة عن إنشاء الطرق عندما تكون مرتبطة بالطرق المحورية والدائرية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/02/article_882515.html

بشير الزويمل من حائل

وجه الأمير منصور بن متعب بن عبد العزيز وزير الشؤون البلدية والقروية جميع الأمانات والبلديات بأن تتولى إنشاء الطرق الواقعة داخل النطاق العمراني المعتمد للمدن وليست جزءا من الطرق المحورية الرابطة بين المناطق والمدن أو المحورية الدولية، مؤكدا في تعميمه الذي وجه للأمانات بأن تتولى وزارة النقل مسؤولية إنشاء الطرق داخل النطاق العمراني المعتمد للمدن عندما تكون هذه الطرق جزءا من الطرق المحورية الرابطة بين المناطق والمدن أو المحاور الدولية وينطبق ذلك أيضاً على الطرق الدائرية، مشيرا إلى أنه تتولى وزارة النقل مسؤولية إنشاء الطرق الرئيسية والثانوية والفرعية خارج النطاق العمراني المعتمد للمدن، كما وجه بأن تكون إنارة الطرق داخل النطاق العمراني المعتمد للمدن والتي تكون جزءا من الطرق المحورية الرابطة بين المناطق والمدن والمحاور الدولية من مسؤوليات وزارة النقل، وإنارة الطرق داخل النطاق العمراني المعتمد للمدن التي لا تكون جزءا من الطرق المحورية الرابطة بين المناطق والمدن والمحاور الدولية من مسؤوليات وزارة الشؤون البلدية والقروية. وجاء توجيه وزير البلديات بعد التوصيات التي خرجت بها اللجنة التي شكلت من مندوبين من وزارات (الشؤون البلدية والقروية والنقل والمالية والاقتصاد والتخطيط) لدراسة تحديد الطرق التي تقع ضمن مسؤوليات وزارة النقل ووزارة الشؤون البلدية والقروية وذلك وفقا لخطاب وزير النقل الموجه لوزير "البلديات" المتضمن أن وزارة النقل قامت خلال الخطط الخمسية السابقة بتنفيذ عدد كبير من الطرق الرئيسية والثانوية والفرعية في جميع مناطق المملكة، وأن بعضها يقع داخل النطاق العمراني للمدن، وقد استمرت وزارة النقل في طلب اعتماد التكاليف اللازمة لإنشاء طرق جديدة وتحسين وازدواج وإنارة وتشجير بعض الطرق التي تعتبر من اختصاص وزارة الشؤون البلدية والقروية، وعند مناقشة المشاريع الجديدة المطلوب تنفيذها مع المختصين في وزارة المالية لا يتم النظر في اعتماد بعض المشاريع داخل النطاق العمراني للمدن، لأنها تقع ضمن نطاق وزارة البلديات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" ينتقد "الشؤون الإسلامية": خطباؤها يدعون لـ"إمام غامض".. وأصوات مؤذّنيها "نشاز"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – خالد العمري
شكّك عضو مجلس الشورى الدكتور أحمد الزيلعي في «وطنية» خطباء وأئمة مساجد يدعون بشكل غامض ومستمر لـ«إمام المسلمين» من دون التصريح باسم الملك، وكذلك الدعاء لـ«المستضعفين» في أفغانستان والعراق والشام واليمن، من دون تحديد المستضعفين أو الإمام المقصود. وتساءل: «هل إمامهم أيمن الظواهري في أفغانستان، أم أبوبكر البغدادي؟»، وطاولت اتهامات أعضاء في المجلس أمس (الثلثاء) وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بصفتها المسؤولة عن المساجد، إذ وصفتها الدكتورة هيا المنيع بـ«الكسل». (للمزيد)
وقالت إن الوزارة لم تقم بتغيير أهدافها بما يتسق مع التغيّر والحاجة العامة والمسؤولية الوطنية. فيما وصف العضو اللواء حمد الحسون أصوات بعض المؤذنين بأنها «نشاز». وطالبت المنيع بخروج «الشؤون الإسلامية» مما سمته «مشلح النمطية»، وبأن تدرك مسؤوليتها التاريخية الدينية والوطنية في مواجهة الفكر المتشدد، عبر إعادة بناء الخطاب الديني الوسطي، بما يتناسب مع العصر، من دون الإخلال بثوابت الدين، مع ضرورة الفصل بين المؤثر الاجتماعي من عادات وأعراف، لافتة إلى أن الأمور اختلطت على البسطاء، ما سهّل اختطاف أبناء المجتمع باسم الدين.
واستدلت عضو الشورى المنيع على ضعف الوزارة في مواجهة الفكر المتطرف بحادثة القبض على إرهابيين في محافظة تمير، منهم أئمة مساجد، مطالبة بالتشهير بصوت جريء بأسماء أصحاب الفكر المنحرف، إذ إن بعض خطباء المساجد لا يدركون مسؤوليتهم الوطنية، ويعتقدون أن من لا يؤمن بديننا عدو دائم لنا، حتى وإن كانوا من المشاركين في بناء الوطن أو تربطهم مصالح مشتركة مع المملكة. وانتقد العضو الزيلعي إعداد الوزارة للأئمة، واصفاً إياه بـ«المتدني، ويسير سير السلحفاة»، مستغرباً أن بعض الخطباء في الآونة الأخيرة أغفلوا الدعاء باسم ولي الأمر الشرعي صراحة، تاركين الأمر للتأويل، مطالباً بفرض نص ملزم للدعاء يُعد سلفاً من الوزارة.

طالب جامعي يطلق النار صوب أستاذه داخل قاعة دراسية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

حائل - محمد الخمعلي
أطلق طالب جامعي النار على أستاذه الجامعي (من جنسية عربية) داخل قاعة دراسية في مبنى السنة التحضيرية في مجمع كليات الطلاب على طريق حائل - بقعاء من مسدس كان يخفيه في ملابسه، لكن الأخير نجا ولم يصب بأذى.
وأوضح المتحدث الرسمي لجامعة حائل ياسر الكنعان، في بيان صحافي له أمس، أن الطالب قام بإطلاق ثلاث طلقات نارية من مسدس كان يخفيه في ملابسه باتجاه أستاذه الجامعي في القاعة الدراسية، إلا أن المدرس تمكّن من الهرب إلى مكتب آخر، فيما لاذ الجاني بالفرار بمركبة زميله.

وبيّن أن الأجهزة الأمنية ضبطت الجاني في وقت قياسي، مشيراً إلى أن جامعة حائل إذ تستنكر الحادثة الدخيلة على البيئة الجامعية، لتؤكد حرصها الكبير على سلامة طلابها وأساتذتها، واتخاذها الإجراءات النظامية الكفيلة بضمان حقوق أساتذتها وطلابها وحرمها الجامعي عند الجهات الأخرى.

"العدل" تسلخ "الدوائر الجزائية" عن المحكمة الإدارية... بعد شهرين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
كشف عضو المجلس الأعلى للقضاء رئيس لجنة آلية تنفيذ نظام القضاء الشيخ محمد أمين مرداد، أن السلخ الكلي للدوائر الجزائية من المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) سيكون مع بداية محرم المقبل (بعد شهرين)، إلى حين اكتمال نقل نظام تلك الدوائر الإلكتروني من جانب التقنين في مشروع «خادم الحرمين لتطوير القضاء»، مؤكداً أن 19 من شهر ذي القعدة الجاري سيشهد افتتاح المحاكم والدوائر الجزائية شاملة الدوائر المشتركة في المحكمة العامة، والدوائر الجزائية بالمحاكم الجزئية لجميع القضاة والكتاب والموظفين التابعين لوزارة العدل. وأوضح الشيخ مرداد، في تصريح إلى «الحياة»، أن «اختصاص القضاة بعد سلخ الدوائر الجزائية لن يختلف عن اختصاصهم السابق. أما الدوائر الجزائية المضمومة من ديوان المظالم فيستمر نظرها للقضايا ذاتها لمدة خمسة أعوام، وسيستمر القضاة في مباشرة القضايا والنظر فيها وإصدار اللازم في حقها، تماماً كما كان عليه الحال قبل السلخ». واستثنى عضو المجلس الأعلى للقضاء من ذلك «إذا قامت الحاجة، فإن لرئيس المحكمة الجزائية تكليف أحد القضاة بالنظر في بعض القضايا التي تقع ضمن اختصاصات المحكمة الجزائية، وتختلف عن اختصاصهم الفعلي القائم». وأشار إلى مكان مباشرة القضاة أعمالهم «إذ إنه بعد إتمام السلخ الجزائي والتجاري للدوائر فستكون المحكمة الإدارية جميعها تابعة لديوان المظالم، وسينقل قضاة الدوائر الجزائية إلى المحاكم الجزائية في المنطقة ذاتها، التي تكون فيها المحكمة الجزائية».
وأضاف مرداد: «تم النظر في توفير المكاتب والحاجات وقدرة المحكمة على استيعاب أعداد القضاة، وفي حال عدم استيعابها للقضاة فسيتم نقل المحكمة إلى مقر أكبر»، مردفاً: «أن هذا الأمر سينفذ في جدة على سبيل المثال، بعدما رصدت وزارة العدل عدم قدرة مقر المحكمة الجزائية فيها على استيعاب أعداد القضاة بعد الضم والسلخ، وحاجتها إلى مقر محكمة أكبر، والعمل جارٍ لتجهيزه».وذكر أن «إمكان نقل القضاة المضمومين من ديوان المظالم إلى المحاكم الأخرى لن يتم إلا بعد خمسة أعوام من تاريخ السلخ في محرم المقبل»، مؤكداً جاهزية وزارة العدل للتنفيذ سلخ القضاء الجزائي الكامل من ديوان المظالم، الذي نص عليه نظام القضاء وآليته الصادر بالمرسوم الملكي عام 1428، إذ ورد في الآلية سلخ الدوائر الجزائية التابعة لديوان المظالم بقضاتها ومعاونيهم ووظائفهم إلى المحاكم الجزائية، ويكون ذلك بعد تهيئة مقار تلك المحاكم، ومباشرتها اختصاصاتها، مدة لا تقل عن خمسة أعوام، وبالتخصص نفسه المنقولين منه، ولا يمنع ذلك من تكليفهم بإكمال النصاب من دوائر أخرى».

أكد أن الأبواب مفتوحة للتواصل مع أقارب السجناء أو من يريد أن يبلغ عن سجين تأخرت معاملته

رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام لـ "الرياض": المملكة أقل دول العالم في عدد السجناء والقضية لدينا محددة بـ24 ساعة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972754

الرياض - مناحي الشيباني، تصوير - عليان العليان

كد رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد فهد العبدالله في تصريح ل "الرياض" أنه لا تأخير في معاملات السجناء وإجراءات التحقيق التي يجريها المحقوقون بهيئة التحقيق والإدعاء العام، مشيراً إلى أن رقابة هيئة التحقيق والإدعاء العام على السجون تعد جزءاً من أعمال الهيئة بالرقابة على السجون ودور التوقيف وزيارتها ليلاً او نهاراً.

وأوضح أن هيئة التحقيق والادعاء العام تولي أهتماماً كبيراً بالاستماع إلى ما لدى الشخص وتستقبل طلبات مباشرة سواء على موقعها الإلكتروني أو عن طريق الهاتف أو طريق اللقاء المباشر حتى لو لم يكن قريباً للسجين أو وكيلاً للسجين أن يبلغ بوجود شخص يرى أنه مسجون بشكل غير نظامي فعليه أن يبلغ الهيئة.

من جانبة أكد مدير الأمن العام اللواء عثمان بن ناصر المحرج أنه لا يوجد سجين بدون قضية جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد برعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية انطلقت فعاليات أمس ما بين الملتقى الأول لهيئة التحقيق والادعاء العام والأمن العام بمقر نادي ضباط قوى الأمن بالرياض.

وقال رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد العبدالله في معرض رده على سؤال ل "الرياض" إن مسألة الالتقاء مع رجال رؤساء الفروع بهيئة التحقيق والادعاء العام بالرياض وكذلك رؤساء ومديري الشرط في الرياض لا يفهم من هذا أن هناك شيئاً من الإشكالات وإنما أنتم ونحن نطلب دائماً التطور والتحسين والتقدم والسماع لما لدى الآخر من رفع مستوى أعمالنا وأدائنا إلى الأفضل ولله الحمد الترابط مستمر ما بين رجال الأمن ورجال التحقيق على مدار الساعة فتواصلهم مستمر وتعاونهم مستمر ما بين رجال الأمن ورجال التحقيق على مدار الساعة ولا يستطيع أحدهم أن ينفك عن الآخر على مدار الساعة أما عن تكدس السجناء بسب تأخير مجريات التحقيق فهذا غير صحيح ولا يوجد لدينا تكدس أو تأخير في القضايا فالمعطيات لدينا لا تشير لمثل ذلك والرقابة على السجون فهي جزء من أعمال الهيئة بالرقابة على السجون ودور التوقيف وزيارتها في وقت من ليل أو نهار وكذلك الهيئة تولي اهتماماً كبيراً بمدى استماع ما لدى الشخص وتستقبل طلبات مباشرة سواء على موقعها الالكتروني أو عن طريق الهاتف أو طريق اللقاء المباشر حتى النظام صرح لمن يكن قريباً للسجين أو وكيلاً للسجين أن يبلغ بوجود شخص يرى أنه مسجون بشكل غير نظامي أن يبلغ هيئة التحقيق والادعاء العام حتى تتأكد من مشروعية التوقيف فالعمل اليومي يسير وتحت السيطرة ولا يوجد أي خلل وهو خاضع للتطوير وخاضع للتقييم ومن حق المواطن وحق المسؤول أن يبحث عن تطوير أعماله وتنشيطها ومساعدتها والوضع في المظلة الطبيعية.

اللواء المحرج لا يوجد لدينا سجين بدون قضية

وأكد العبدالله أن المملكة من أقل دول العالم في عدد السجناء والوضع يسير برتابة بالغة حتى النظام الآن خلال أربع وعشرين ساعة رجل الضبط يكون سلم القضية لهيئة التحقيق والإدعاء العام ورجل الضبط يتواصل مع المحقق ويقدم له الأدلة ويدعمه فيما يثبت إدانته أو تبرئته والوضع في أفضل صورة ولله الحمد ولا يعني عقد مثل هذا اللقاء وجود مشكلة معينة لكنه رغبة في التطوير الذي سيتحقق بأذن الله.

كما أكد مدير الأمن العام في معرض رده على سؤال الرياض أنه تأكيداً لما أوضحه معالي رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام فهذا اللقاء لنرتقي بأجرائنا ونطورها ولا خلاف بين الجهازين والنظام يحكم عمل جهات الأمن كلها ويحكم عمل الهيئة والمنطلق في عملنا هو نظام الإجراءات الجزائية المعروف للجميع والتعاون في أبهى صورة ونطمح للكمال وهو توجيهات سمو وزير الداخلية حفظه الله لتذليل العقبات ولا يوجد لدينا سجين بدون قضية أو متأخرة قضيته بدون سبب.
وحول سؤال عن مناقشة الملتقي الأول لهيئة التحقيق والادعاء العام والأمن العام في غالبيه أوراقة المطروحة لموضوع التعاملات الألكترونية.
وقال رئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام: إن عمل الهيئة أصبح الآن إلكتروني في فروعها وتواصلها مع المحافظات وقطعنا شوطاً كبيراً وكذلك التواصل بيننا وبين الأمن العام وفي الأيام الماضية أصبح أساس التعامل ففي شرق الرياض بشرطة النسيم وفرع شرق الرياض لهيئة التحقيق أصبح التعامل إلكتروني ونطمح لتطوير الارتباط الإلكتروني كتوجه لتطوير عام تشهده كل القطاعات ولله الحمد فالربط الإلكتروني لدينا قطع شوط كبير وإنشاء الله في وقت قريب يكون في وضع أفضل والحمد لله.
وفي سؤال عن آلية عمل هيئة التحقيق والإدعاء العام قال الشيخ محمد العبدالله رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام أن جهاز هيئة التحقيق والادعاء العام هو جهاز مستقل غير مرتبط بوزارة الداخلية لكن كونها ترتبط بوزير الداخلية كما نص عليه النظام وهذا أعطى الجهاز قوة وتذليل صعوبات كثيرة لو الهيئة جهاز مستقل تماماً بجميع ما تعنيه كلمة مستقل عن وزارة الداخلية وهذا الارتباط استفادت منه الهيئة الكثير من عوامل القوة والترتيب والتنظيم والدعم في أخذ الاختصاص لأنه كان العمل يقوم به رجل الأمن والآن مع شخص وزير الداخلية ذلل جميع الصعوبات في أن هيئة التحقيق والادعاء العام استلمت جميع الاختصاص على اختلاف أنواع القضايا بكل مرونة وهذا حقق لنا تطور نستفيد من دعم شخص سمو وزير الداخلية لهيئة التحقيق والادعاء العام وامتدت فروعنا في جميع مناطق ومحافظات المملكة تضاهي مثيلاتها العالمية.
وفي إجابة لسؤال عن أعمال هيئة التحقيق والادعاء العام قال العبدالله من يعمل بالهيئة لابد أن يكون له كادر خاص ولابد أن يكون مؤهلاً علمياً بشهادة الشريعة أو الأنظمة كحد أدني ثم الهيئة تعطي دورة تأهلية تخصصية مدتها سنة بحيث يعطي تميزاً ثم يعمل في مظلة محقق سابق له حتى يكسبه مزيدا من المهارات التطبيقية اليومية وذلك يكون العضو تهيأ للعمل وفقاً للإجراءات النظامية والرقابة على عضو الهيئة ينطلق من منطلقين منطلق أشرافي من رئيس الدائرة رئيس الفرع ومنطلق لجان المراجعة التي تدفق العمل اليومي فكل قضية تمر لا بد أن تمر على لجنة مراجعة تدقق إجراءات المحقق وهناك دائرة التفتيش والمتابعة وهي تتابع وتقيم الأعضاء كجهة رقابية فيما لو وجد أي شيء يحقق يخرج عن النطاق العام أو يخرج عن تحقيق العدالة هذه الجهة تكون بطريق التقييم العادل المنصف أو التحقيق والمحاسبة لمن قد يصدر منه مخالفة وتقيم وفق نظام الهيئة ويحاسب من يحصل منه مخالفة حسب النظام والدليل انسياب القضايا في الهيئة والوقت محسوب لدينا متابعة في التوقيف لدينا أربعة وعشرين ساعة لرجل الضبط لا يتجاوزها لدينا خمسة أيام للمحقق وخمسة وثلاثين يوماً لرئيس الفرع وبعد خمسة وثلاثين يوما لا يجوز التوقيف إلا بتدقيق ومراجعة من رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام على مستوى المملكة. لذلك لدينا ضمانات التوقيف قوية جداً وهذا ظاهر للجميع ويدعو للطمائنينة وأبوابنا مفتوحة للتواصل سواء موقع الهيئة أو التواصل مع المراجعين مباشرة.
جانب من الإعلاميين في اللقاء
وأضاف الشيخ محمد العبدالله قائلاً: هناك آلية نظامية وهناك الضبط لا بد أن يقيد بمحضر كمرحلة أولى لا بد أن يقيم خلال أربعة وعشرين ساعة من المحقق هل موجب للتحقيق أو غير موجب للتحقيق وهذه نصوص نظامية وضمانات موجودة لدينا في هيئة التحقيق والادعاء العام ووقت أشعارنا بالفاكس وتكون تحت رقبتنا فلا بد من وصف جرمي لا بد من أدلة قائمة للإدانة وهنا المحقق لا يستطيع أن يصدر أكثر من خمسة أيام وهناك ضمانات قوية كما ذكرت سابقا ويتم التدقيق ويتحمل كل شخص مسؤوليته.
وعن سؤال عن اكتمال منظومة الإجراءات الجزائية وماذا يطلب الأمن العام من هذا الملتقى أوضح الرئيس العام لهيئة التحقيق والإدعاء العام الشيخ محمد العبدالله أن نظام الإجراءات الجزائية صدر والنظام واضح ومحدد المعالم وهناك لائحتان في مرحلتها الأخيرة أن تصدر لا يوجد أي إشكالية في تطبيق النظام والمرجع الأصل لإعمال الإجراءات سواء عند رجال الضبط أو رجال التحقيق هو نظام الإجراءات الجزائية حرفيا وهذا شي يجب أن يكون في تكامل عملنا.

أما فيما يطمح اليه الأمن العام من هذا الملتقى فقال مدير الأمن العام اللواء عثمان بن ناصر المحرج أن ما نطمح اليه من الملتقى أن الجميع يعلم أن مديرية الأمن العام مرتبطة بالهيئة في عدة قضايا منها قضايا العرض وقضايا النفس وقضايا المال وهذه من أهم القضايا النفس العامة بالنسبة للناس إضافة لقضايا الوظيفة العامة والقضايا الاقتصادية.
وجميع هذه القضايا من الضروريات التي أمر بها الشرع ونحن في الأمن العام لا ندعي الكمال ومن أدعى الكمال فهو ناقص والقصور طبع البشر ولا نستطيع أن نقول إن أجراءتنا كاملة واجتماعنا مع زملائنا بالهيئة بسبب ارتباط القضايا كما أسلفت فنحن رجال ضبط وجمع أدلة واستدلالات ونحيل لقضية لزملائنا بهيئة التحقيق والمحققين ورؤسائهم المشرفين على فروع إلهية يضعون ملاحظاتهم عليها.
واجتماعنا اليوم لسماع ملاحظاتهم علينا ونبدي لهم ملاحظتنا عليهم بكل شفافية والهدف هو التكامل بما يعود على المواطن والمقيم بالفائدة على هذه الأرض الطيبة، مجددًا التأكيد أنه لا يمكن أن يسجن شخص بدون تهمة.

يحصلون على السكن قبل الآخرين وفق الأحقية

مستبعدو "الإسكان" يعودون بميزات المقبولين شريطة إرفاق المستندات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140903Con20140903720942.htm

عبد الرحيم بن حسن (جدة)
كشفت لـ «عكاظ» مصادر خاصة عن أن وزارة الإسكان ستعمد إلى إعادة أي مستبعد ورد اسمه في قائمة الإقصاء في حال أثبت من خلال تقديم المستندات التي تؤكد سلامة موقفه، بما يجعله متسقا مع شروط الاستحقاق ليصبح مؤهلا في أخذ مكانه الطبيعي داخل القائمة بحسب ضرورة احتياجه، ولن يوضع في ذيل القائمة باعتبار أنه كان مستبعدا؛ ما يجعله مؤهلا للحصول على السكن قبل غيره طبقا للأحقية.
وستبدأ وزارة الإسكان خلال الفترة المقبلة في إجراءات «فلترة» جديدة لقائمة المستبعدين الذين لم تشملهم الموافقة على منح سكن لهم، بعد الوقوف على الدفوعات التي ستصل الوزارة من قبل المستبعدين.
يشار إلى أن وزارة الإسكان أعلنت قبل أيام قليلة عن وصول عدد المستحقين للدعم السكني إلى 620397 من إجمالي عدد المتقدمين البالغ 960397 متقدما، في حين جرى استبعاد ما يزيد عن 300 ألف متقدم بداعي عدم تطابق التقديم مع اشتراطات الحصول على السكن.

ضبط "مخالفين" لقرار تشغيل الأحداث" بـ"صناعية جدة"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=199076&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى

نفذ مكتب "عمل جدة" بمشاركة شرطة محافظة جدة ولجان التفتيش، القرار 165 القاضي بمنع تشغيل الأطفال بورش الحدادة وتصليح السيارات، إذ ضبطت الحملة التفتيشية أمس عددا كبيرا من الورش الصناعية وبعض المحلات التي تعتمد على الحرف اليدوية وصناعة الحديد تشغل لديها أحداثا دون سن العاشرة في بعض الأعمال الصناعية الخطرة.
وأكد مدير عام فرع وزارة العمل بمنطقة مكة المكرمة عبدالمنعم الشهري، استمرار هذه الحملات الموجهة سواء جغرافيا أو حسب الأنشطة أو الكيانات والجميع تحت النظام وفق برامج اعتمدتها الوزارة لتحقيق الفعالية التفتيشية، وتأتي في مقدمتها برنامج التفتيش الموجه آليا، إذ يولي فرع الوزارة اهتماما بالغا بأهمية المتابعة لما آلت إليه المخالفات المرصودة من قبل مفتشي المنطقة والعمل بشكل عملي بإزالتها وتصحيح وضع مرتكبيها، نافيا وجود اهتمام بعمل الزيارات التفتيشية في الأماكن المغلقة والمكيفة والمراكز التجارية. وقال إن حملة أمس كانت لمنطقة شعبية مكشوفة ومحلات ورش السيارات، مؤكدا على أهمية حماية المفتشين ميدانيا وذلك بمشاركة رجال الأمن من أفراد شرطة محافظة جدة، وذلك إيماننا بأهمية التشاركية بين القطاعات الحكومية، لافتا إلى وجود حملات تمت وستتم بمشاركات جهات حكومية أخرى في الأيام المقبلة.

ما مصير الحقوق التي لا تقبل فيها الدعوى شكلاً ؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972565

محمد بن سعود الجذلاني

والمقصود – كما هو واضح في العنوان – أن هناك آلاف الدعاوى التي يقيمها أصحابها للمطالبة بحقوق ضد جهات الإدارة، من الدعاوى التي يختص بها القضاء الإداري ممثلاً في ديوان المظالم، وتصطدم هذه الدعاوى منذ بدايتها بعائق يحول دون سماع الدعوى والدخول في بحث الموضوع والتحقق من مدى عدالة المطالبة، ألا وهو العائق الشكلي المتمثل في تجاوز المدد المنصوص عليها في نظام المرافعات أمام ديوان المظالم (المادة الثامنة)، إذ مقتضى تطبيق ما نصت عليه هذه المادة، عدم قبول أي دعوى تتجاوز المدة الواجب المطالبة أو التظلم قبل انقضائها، وعدم القبول الشكلي هذا ليس له أي تأثير على موضوع الحق الذي لم يتدخل القضاء أصلاً لبحثه والتحقق من ثبوته أو عدمه.
ونظراً لكثرة الدعاوى التي تصدر أحكام من المحاكم الإدارية بعدم قبولها شكلاً لهذا السبب، والتي تُشكّل نسبة كبيرة جدا من الدعاوى المنظورة أمام القضاء الإداري، فقد شغل هذا الموضوع تفكيري منذ مدة طويلة، ويتجدد هذا الهمّ كلما رأيتُ أو سمعتُ أو عُرض علي مطالبة أظنها عادلة، إلا أن تجاوز صاحبها لهذه المدد جعل القضاء ممنوعاً من سماع دعواه، ما يعني أن هذا الحق صار بمثابة الضائع.
ولستُ هنا بصدد مناقشة الأسباب الكثيرة التي تجعل بعض أصحاب الحقوق يتأخرون في المطالبة بها حتى تمضي هذه المدة، وذلك إما جهلاً منهم، أو لأعذار قد لا يقبلها القضاء؛ ولكني أردت طرح هذه القضية – الشائكة – للنقاش وكلي أمل أن يجد مقالي هذا صدى أو مبادرة من أي جهة أو مسؤول حريص على إحقاق الحق وبسط العدل وبراءة الذمة، والانتصار لشريحة كبيرة من المظلومين الذين قد تسبب في ظلمهم في كثير من الأحيان أخطاء ومخالفات من بعض الجهات الحكومية.
ثم إني أؤكد أيضاً على أنه ليس الغاية من كلامي السابق الاعتراض على ما تضمنه نظام المرافعات أمام ديوان المظالم من الإلزام برفع الدعاوى خلال مدد محددة، أو المطالبة بإلغاء هذه المدد، لأنها لم توضع عبثاً، وليست خلواً من المصلحة، وهذا ما سأوضحه في هذا المقال؛ إنما قصدتُ بتناول هذا الموضوع التأكيد على مسألة شرعية غاية في الأهمية، لها مساس بقضية الظلم الذي حرّمه الله على نفسه وجعله بين عباده محرماً، وبقيمة العدل الذي هو أساس الملك، بل وأساس صلاح الحياة واستقرار الأمم والمجتمعات .

فالمملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة في العالم التي جعلت أحكام الكتاب والسنة حاكمة على نظامها الأساسي وعلى جميع أنظمتها، والشريعة الإسلامية عظّمت أمر حقوق الخلق، وأعلن النبي صلى الله عليه وسلم يوم حجة الوداع أن دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم حرام كحرمة ذلك الزمن العظيم في البلد المقدس.
وإنه ما من شكّ أن بعض أو كثيراً من الحقوق المدعى بها أمام القضاء الإداري التي يتجاوز أصحابها المدد المقررة للمطالبة بها، أنها حقوق ومطالبات عادلة، وأنه قد وقع عليهم أخطاء أو إجحاف من بعض الجهات الحكومية، ولم يحُلْ بينهم وبين التظلم، واستعادة هذه الحقوق، إلا تأخرهم في المطالبة .
وإذا كان الأمر كذلك فإن مما هو معلوم من أحكام الشريعة، ومتقرر عند كل المسلمين، أن حكم القضاء لا يُحلّ حق المسلم لأخيه، وأن من استولى على مال أخيه بغير حق، حتى ولو كان بحكم القضاء – الذي ليس له إلا الظاهر – فإن ذلك لا يجعل هذا الحق مباحاً لمن غصبه، وتبقى المحاكمة العادلة أمام ملك الملوك سبحانه الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، حين يُقتصّ حتى للبهائم من بعضها، فكيف بالحقوق التي لم يدخل القضاء في بحث موضوعها أصلا؟!.
وهذا الحكم الشرعي الخطير ليست جهات الإدارة مستثناة منه، بل يجري عليها ممثلة بالمسؤولين فيها ما يجري على الناس فيما بين بعضهم، من أحكام الشريعة.
ويكون الحساب يوم القيامة على من تسبب بأكل حق مسلم أو معصوم ظلماً، سواء أكان مسؤولاً أم موظفاً أم أياً كان مركزه في الجهة الحكومية، وأنه يُسأل عن هذا الظلم كلّ من كان له سلطة وقدرة على رفعه فلم يرفعه.
والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه : ما هو الإجراء المناسب الذي تقتضي براءة الذمة العمل به لحفظ هذه الحقوق ؟
وهذا ما سأحاول تلخيصه فيما يلي :
أولاً : أنه يجب على الجهات الحكومية كافة الوفاء بالتزاماتها، وتطبيق الأنظمة على وجهها الصحيح، واحترام الحقوق والمراكز القانونية، وهذا واجبها المناط بها شرعاً ونظاما. ولا يجوز لأي مسؤول أن يحاول الالتفاف على هذا الواجب والأمانة العظيمة أياً كانت المبررات .
ثانياً : ليعلم كلّ مسؤول أن عدم سماع القضاء لهذه الدعاوى لفوات مواعيد المطالبة لا يعني تحلل الجهة الحكومية من التزامها الثابت شرعاً ونظاما، فالنظام إنما قصد بوضع هذه المدد في الدعوى الإدارية، الوصول لاستقرار المراكز القانونية أمام الكافة، وجاء تحديد هذه المدد أيضاً مراعاة لما تحتاجه الإدارة من وقت لبحث التظلمات المعروضة أمامها، قبل اللجوء للقضاء، وحتى لا يتعمد بعض الأفراد التربص بحقوقهم مدداً طويلة ثم مفاجأة الإدارة بها بعد ذلك.
وليست الغاية من هذه المدد قطع الطريق على صاحب الحق، ومنعه منه وتصيير هذا الحق كلأً مباحاً لجهة الإدارة يجوز لها الاستيلاء عليه، فالحق باق على أحقيته، وله تعظيمه واحترامه وصيانته، إن لم يكن في الدنيا ففي الآخرة عند الحكم العدل سبحانه.
ثم إن هذه المدد وإن قيّدت نظر القضاء عن سماع الدعوى، إلا أنها لا تمنع جهة الإدارة عن بحث التظلم، والوصول للحق، سيما في دعاوى الحقوق الوظيفية والتعويض والعقود.
ثالثاً : إن عدم قبول الدعوى لتخلف الميعاد، ولئن كان محققاً لغاية مهمة تتمثل في حسن تسيير المرافق العامة وعدم إرباكها أو تعطيلها؛ إلا أنه يلقي على عاتق الجهات العليا في الدولة مسؤولية تنظيم جهات رقابية قانونية لبحث تلك التظلمات التي لم يقبلها القضاء، وصولاً إلى تحقيق غايتين مهمتين هما :
إعادة الحقوق الثابتة لأصحابها وإنصاف المظلوم منهم.
محاسبة من يثبت ارتكابه لأي مخالفة للنظام أدت لإلحاق الضرر بالمتضرر.
وذلك إبراءً للذمة وتحقيقاً للعدل وصيانة للحقوق الواجب صيانتها. وإن دولتنا التي تقوم على أساس تحكيم الشريعة، وولاة أمرنا الذين لا يألون جهداً في سبيل إحقاق الحق والحكم بالعدل، لا يستكثر ولا يُستغرب أن يحظى هذا المقترح عندهم بالقبول والاهتمام.
رابعاً : أتمنى على القضاء الإداري خاصة أن يراعي مثل هذه القضية في نظره للدعاوى، وفي حال توجه الحكم بعدم القبول شكلاً، ألا يخلو من لفت النظر إلى هذه المسألة وهي أهمية الحقوق وتعظيمها عند الله، وأن هذا الحكم لا يجعل من حق المدعي – المحتمل – مباحاً للإدارة .
وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكريم سبحانه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"ساند" المغذي الجديد للبطالة وأكثر من ذلك

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/03/article_882862.html

عبدالحميد العمري

أظهر أحدث مسح للقوى العاملة 1435 – 2014 الدورة الأولى، الصادر عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ارتفاعا في أعداد العاطلين عن العمل من السعوديين، من 622.5 ألف عاطل بنهاية 2013 إلى 657 ألف عاطل بنهاية النصف الأول من العام الجاري، وانحصرت الزيادة خلال الفترة في رصيد الإناث الذي ارتفع من 361.1 ألف عاطلة إلى أكثر من 396.7 ألف عاطلة، مقابل تراجع أعداد العاطلين من الذكور للفترة نفسها من 261.4 ألف عاطل إلى 260.3 ألف عاطل.

وتجاوزا للاختلاف الكبير بين بيانات العاطلين عن العمل بين كل من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات وصندوق الموارد البشرية التابع لوزارة العمل، وللاختلاف أيضا بين المصلحة من جهة وبقية مصادر البيانات عن سوق العمل المحلية لدى وزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية من جهة أخرى، التي تختلف تماما في بياناتها حول أعداد العمالة الوطنية والوافدة بصورة كبيرة ولافتة، انتظارا لما سيظهره "مرصد سوق العمل المحلية" الذي مضى على الحديث عنه أكثر من ثلاثة أعوام مضت، ينتظر أن تدشنه وزارة العمل للقضاء على ذلك التضارب المعلوماتي بين ثلاث جهات حكومية حول ذات المتغيرات، الذي سيعالج دون شك هذه المعضلة حول أحد أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي المحلي.

حتى ذلك التاريخ غير المعلوم لدى أحد؛ تشير الزيادة في أعداد العاطلين عن العمل من السعوديين، إلى ارتفاع معدل البطالة بين السعوديين من 19.2 في المائة المسجل بنهاية 2013 إلى 19.3 في المائة في منتصف عام 2014، فيما سجل معدل البطالة للذكور السعوديين تراجعا من 12.8 في المائة للفترة نفسها إلى 12.4 في المائة، مقابل ثبات معدل البطالة بالنسبة للإناث عند مستوى 30.3 في المائة.

يستمد الحديث في هذه المرحلة الحاسمة من عمر سوق العمل المحلية، أهمية أكبر وأكثر حساسية بسبب عاملين جديدين، سيحولان مسار السوق في المستقبل القريب، العامل الأول: التغييرات المرتقبة على نظام العمل السعودي في القطاع الخاص، وتحديدا في مواده المتعلقة بالتعاقد بين رب العمل والعامل، التي ستمنح مرونة أكبر لأرباب العمل في الاستغناء عن خدمات العامل. العامل الثاني: بدء التطبيق الفعلي لنظام التأمين ضد التعطل عن العمل "ساند"، الذي يستهدف حماية العاطل عن العمل مؤقتا، لمن كان عمره دون 59 عاما، بصرف تعويض شهري لمن فقد وظيفته لظروف خارجة عن إرادته مع رغبته في العمل وبحثه عنه.

أثبتت تجربة سوق العمل المحلية طوال نحو أربعة أعوام، رغم كل ما أظهرته بيانات وزارة العمل من زيادة ظاهرة في أعداد العمالة الوطنية داخل منشآت القطاع الخاص، يقدر وصولها منذ نهاية 2010 حتى منتصف العام الجاري 877.4 ألف عامل، مرتفعة من 724.7 ألف عامل بنهاية 2010 إلى أكثر من 1.6 مليون عامل سعودي وسعودية بحلول منتصف 2014، إلا أنها في الوقت ذاته واجهت تحديات جسيمة جدا، تمثلت في: 1) تفاقم التوظيف الوهمي، الذي لجأت إليه منشآت القطاع الخاص لتجاوز متطلبات عشرات البرامج واللوائح التي أقرتها وزارة العمل طوال الفترة. 2) ونتيجة لذلك ظل متوسط أجور العمالة السعودية متدنيا، وسجل بنهاية 2013 تراجعه للعام الثالث على التوالي، ليقف عند 4748 ريال شهريا "مسجلا تراجعا نسبته 11.2 في المائة، مقارنة بنهاية 2011"، ووفقا لاستمرار المعطيات بأوضاعها نفسها،

وقياسا على التطورات الحديثة الأخيرة، يتوقع أن يستمر التراجع في مستويات الأجور كما سأبين بعد قليل. 3) زيادة الاستقدام، وعدم قدرة منشآت القطاع الخاص رغم حجم التوظيف غير المسبوق في تاريخ الاقتصاد الوطني للعمالة الوطنية الاستغناء عن الاعتماد على العمالة الوافدة، وصل صافي الزيادة في العمالة الوافدة خلال الفترة نفسها 2010 ــ 2014 إلى نحو 2.3 مليون وافد "2.6 ضعف زيادة العمالة الوافدة"، ليبلغ حجمها مع منتصف العام الجاري إلى أكثر من 8.5 مليون عامل وافد، وهو أمرٌ مفهوم بالنسبة لمن يدرك طبيعة عمل منشآت القطاع الخاص، التي يتركز نشاطها على إما الاستيراد بالجملة من الخارج والبيع بالتجزئة في الداخل، أو على الدخل المتأتي من العقود والمناقصات مع الحكومة، وهو ما ينتج وظائف مؤقتة قياسا على ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي، كما لا تتطلب تلك الوظائف توافر مهارات تعليمية مرتفعة، وهو ما يؤكده وجود أكثر 68 في المائة من العمالة الوافدة التي لا تحمل أكثر من الشهادة الابتدائية. وهذا بدوره أسهم في زيادة تحويلات العمالة للخارج، وفاقم من حجم التسرب الاقتصادي محليا.

الآن؛ يأتي الأثر المتوقع للتعديلات القادمة على نظام العمل الجديد، والغطاء التكافلي ظاهريا لنظام "ساند"، حيث سيسهم هذا التطور الأخير في زيادة المرونة بالنسبة لقطاع الأعمال للتخلص من العمالة الوطنية، غير أنه هذه المرة سيستهدف فئات بعينها تتمتع بارتفاع مؤهلاتها وسنوات خدمتها، وأخيرا وهو الأهم مستويات الأجور، التي يقدر عددها بأكثر من 203 آلاف عامل وعاملة من السعوديين. لا أقول هذه المرة يتوقع بل لقد بدأت فعليا العديد من الشركات الكبرى، وبعضها شركات تمتلك الحكومة في رأسمالها نسبا مرتفعة، بمخاطبة العديد من موظفيها في المستويات الوظيفية الرفيعة حول عدم تجديد عقودها، ونيتها في إنهاء الارتباط الوظيفي معها.

هذا سيؤدي بغض النظر عن زيادة معدلات البطالة، إلى تحقق ووقوع عدد من التطورات بالغة الضرر على المستويات الاجتماعية والاقتصادية كافة، يصعب بكل صراحة تصورها وتصور الآثار الفادحة التي ستخلفها وراءها، ولعل المجال يتاح قريبا لتسليط الضوء بصورة أكبر عليها في القريب العاجل ــ بإذن الله. غير أن المنشود في الوقت الراهن، وعلى وجه السرعة، أن يتم استدراك الأمر قبل أن يستفحل بنمط سيكون خارجا عن السيطرة حال وقوعه، ولن يفيد معه مهما اتخذت من حلول في تخفيف صداماته الاجتماعية والاقتصادية البالغة الضرر. إذ يجب اتخاذ التالي: 1) إعادة النظر كلية في التغييرات المقترحة على نظام العمل، وتحديدا فيما يخص مواد التعاقد بين أرباب العمل والعاملين. 2) إعادة النظر في نظام "ساند" من حيث مصادر تمويله بداية، ومن حيث الفئات العمرية التي يشملها، ليتم خفضه إلى سن 36 عاما، وفي حال فقد العامل وظيفته للأسباب نسها التي لأجلها أنشئ "ساند"، أن يتم صرف تقاعده إذا كان المتضرر قد أنهى خدمات تتجاوز 25 عاما، مضافا إليها تعويضه عن بقية سنوات خدمته المتبقية حتى سن 60، كونه لم يكن صاحب قرار إنهاء خدمته، وفي حال كانت خدمته دون 25 عاما، يتم تعويضه بما لا يقل عن 80 في المائة من أجره قبل فقدانه وظيفته رغما، دون تحديد زمن لها حتى يجد فرصة عمل بديلة، وهو المعمول به في العديد من الاقتصادات كالسويد وأستراليا، وهي الدول التي غابت تجربتها تماما عن التجارب التي استشهدت بها وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية. والله ولي التوفيق.

سِمة وتقريرها الائتماني: حقوق المستهلك المهدورة!

المصدر: جريدة الجَزيرة الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
http://www.al-jazirah.com/2014/20140903ar2.htm

د. محمد بن يحيى الفال

من من المستهلكين الذي يعرف حقوقه كمستهلك فيما يخص تقريره الائتماني، انطلاقاً من رؤية الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سِمة)؟! والتي يوضح موقعها على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، بأن أحد أهدافها السبعة وأولها، هو» نشر الثقافة الائتمانية في المجتمع بكافة أطيافه سواءً للأفراد أو المؤسسات». هدف جميل، تمت ديباجته بطريقة يعتقد من يطلع عليها بأنه تم تطبيقه على أرض الواقع فعلياً. ولكن الحقيقة التي لا غبار عليها، هي أن غالبية المستهلكين في المملكة لا يعرفون الدور الذي تقوم به سِمة ولا آليات عملها، إلا بعد أن ترميهم الأقدار وبطريقة

الصدفة المحضة وعند تقدمهم للحصول على قرض ليفاجئوا بأن أسماءهم مدرجة على قائمة سِمة السوداء للمتعثرين في سداد مستحقات سابقة. صفحة سِمة على الإنترنت تُشير بأنها أنشئت عام 2002م من قبل عشر بنوك تجارية تعمل في المملكة، وبأنها باشرت عملها فعلياً بدءاً من عام 2004م، وبإشراف مباشر من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي). عليه فإن سِمة لها في سوق العمل عشر سنوات، مدة كافية بأن يكون الجميع على دراية كاملة فيما يخص تقريرها الائتماني الذي يلعب دوراً أساسياً في أحقية المستهلك في الحصول على قرض أو خلافه داخل المملكة، وفي فترة لن تكون بعيدة في كافة دول مجلس التعاون الخليجي للدول العربية.

قد يجزم المرء بأن غالبية المستهلكين ليست لهم لا الدراية أو الاطلاع عن الكيفية أو الأسباب التي تؤدي في نتيجتها النهائية إلا إدراج أسمائهم ضمن قائمة سِمة السوداء للمتعثرين. هنا تساؤل في غاية الأهمية والموضوعية، كيف يمكن لجهة غير رسمية، بمعنى أنها شركة خاصة أن تضع اسم مستهلك ضمن قائمتها الائتمانية كمتعثر عن السداد بدون علمه الشخصي، أو على أضعف الإيمان أن يكون مطلعاً على الأسباب التي تؤدي لذلك؟! ولعل الأدهى والأمر هو أنه يتم وضعه في القائمة بعد أن يسدد مخالفة التأخير في الدفع. ومثال ذلك إذا تأخر مستهلك يحمل بطاقة ائتمان عن تسديد قسط مستحق عن بطاقته الائتمانية، يتم حساب نسبة مستحقة عن هذا التأخير، يدفعها لاحقاً، ثم يُرفع اسمه لقائمة سِمة. لينطبق عليه مثل أمريكي ذائع الصيت وهو(Damned If You Do, Damned If You Don›t)، بمعنى» الويل لك إن فعلت، والويل لك إن لم تفعل». وبما أن الحديث ذو شجون، ففي أمريكا، وهي من الدول الأوائل في العالم التي طبقت نظام التقرير الائتماني للمستهلك، تم إصدار قانون لحقوق المستهلك فيما يخص تقريره الائتماني (Consumer Rights Report Act)، ويتكون هذا القانون من عدة نقاط، تصب في مجملها في صالح المستهلك أولاً، ومنه أنه يُلزم إطلاعه على أي معلومات ائتمانية تستخدم ضده من خلال اسم وعنوان ورقم تلفون الجهة التي أدرجت اسمه ضمن قائمة المتعثرين. كذلك فإنه إذا كان عاطلاً عن العمل ويتوقع أن يقدم على وظيفة خلال ستين يوماً، فإنه لا يُدرج اسمه ضمن قائمة المتعثرين. وللمستهلك كذلك الحق في الحصول على تقييم بالنقاط عن وضعه الائتماني وبشكل دوري، مما يجعله منتبهاً لأي انخفاض في تقريره يؤدي إلى عدم أهليته في الحصول على تسهيلات ائتمانية. ويؤكد القانون الأمريكي، أنه لا يمكن أن يشمل تقرير المستهلك الائتماني على عمليات سابقة ذات طابع سلبي ويكون لها تأثير على التقرير..

ويضيف القانون أنه من الضرورة الحصول على الموافقة الشخصية للمستهلك إذا كان تقريره الائتماني سوف يُرسل إلى جهة تقدم لها للحصول على وظيفة. وأخيراً، يحق للمستهلك الحصول على تعويضات بسبب تعرضه لمشاكل بسبب عدم عرض تقريره الائتماني عليه. وسائل التواصل الحديثة تتيح لجهة مثل سِمة التواصل مع من يصل لها اسمه في قائمة المتعثرين، فلماذا لا تتبع ما قامت به العديد من الجهات في تطبيق إعلام وإفادة الشخص ذي العلاقة بما يصلها من معلومات هي في صميم شأن يخص قدرته على الحصول على تسهيلات ائتمانية؟ فمثلاً نظام ساهر للمخلفات المرور يُعلم الشخص حال حصول مخالفة بالمركبة التي يمتلكها، وقد أعلنت الشركة السعودية للكهرباء في الأيام السابقة بأنها سوف تقوم بإعلام مستخدميها بقطع التيار الكهربائي عنهم في حالة عدم سدادهم قبل أربعة أيام من تاريخ القطع الفعلي للتيار.

يبقى تساؤل أخير حول دور الجهات ذات العلاقة في تقيم التقرير الائتماني للمستهلك الذي يصدر عن سِمة، وهي جهات رسمية وغير رسمية، وأول هذه الجهات هي مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، والتي يبدو أنها اكتفت بدور الإشراف طبقاً لموقع سِمة الرسمي على الإنترنت، دورها المحوري كونها الجهة ذات المسئولية الأولى في موضوع ذي علاقة غاية في الأهمية بأحقية المستهلك في الحصول على تسهيلات ائتمانية، تخلت عنه لشركة تضع وتسُن فيه ما شاءت من قوانين. وزارة التجارة والصناعة وعلى رأسها وزير عُرف عنه بأنه عملي ويسعي جاهداً نحو كل ما من شأنه تخفيف معاناة المستهلكين، يبدو أنه ارتضي بالأمر الواقع وبأن إشكالية التقرير الائتماني هي من اختصاصات مؤسسة النقد، وليست من اختصاصات وزارته. مجلس الشورى، كالعادة، هو الحاضر الغائب، يُسمع عنه جعجعة ولا يُرى طحناً، وكان المفترض منه وهو الجهة التي أنشأها ولي الأمر - حفظه الله- لتكون جهة استشارية ترفع كل ما يعترض المواطن من مشاكل للبت فيها وإصدار المراسيم الخاصة بحلها، يُتضح أنه مشغول بتصحيح أوضاع منسوبيه، والكل يذكر عدم تمريره لمقترح بدل السكن لموظفي الدولة، وفي نفس الأسبوع تم تمرير مقترح منح أعضائه وسام المغفور له - بإذن الله- الملك عبدالعزيز - طيّب الله ثراه-، مع كافة الامتيازات الخاصة بذلك. جمعية حماية المستهلك، ينطبق عليها مقولة المثل المديني الشهير «ما تقع السقيفة إلا على الضعيفة»، بمعنى أنها الجهة الأضعف والمفضّلة للعديد في نقدها لما يخص حقوق المستهلكين، مع أنها جهة غير تنفيذية ومؤسسة مجتمع مدني تحتاج للكثير من الدعم والرؤية لتحقيق أهدافها.

أخيراً، لو صدقت النوايا وبعدد من الاجتماعات التي لا تتجاوز أعداد أصابع اليد الواحدة بين الجهات ذات العلاقة والمذكورة أنفاً، فمن الممكن الوصول إلى صيغة لتقرير ائتماني يُرضي الجميع، المستهلكين والبنوك، ولكن ذلك مجرد

حلم فالبيروقراطية متجذرة ومقيمة فينا ما أقام عسيب، وهو الجبل الذي ذكره أمير الشعراء امرؤ القيس وهو يرثي نفسه عندما نزلت به المنية، ولا تفكر بالرحيل، وقودوها تسويف ومماطلات ببداية ولا نهاية.

حقوق الإنسان فى العالم

اليوم السابع

اليونسكو تدعو لمحو الأمية حول العالم بمنح الجوائز

المصدر: جريدة اليوم السابع الاربعاء 8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

تشكل النساء، اليوم، ثلثى مجموع الأشخاص الأميين الراشدين فى العالم البالغ عددهم 781 مليون نسمة. وهنالك أيضا 58 مليون طفل فى سن التعليم الابتدائى غير ملتحقين بالمدارس، ويُحرَم 63 مليون مراهق فى سن المرحلة الدنيا من التعليم الثانوى من حقهم فى التعليم، ويعرّضون بالتالى لخطر الالتحاق بقوافل الأميين. وترى المديرة العامة لليونسكو إيرينا بوكوفا "أنّ هذا الوضع غير المقبول يكبح جميع الجهود الرامية إلى الحد من الفقر والنهوض بالتنمية البشرية المستدامة". (وصلة إلى الرسم البيانى الجديد لمحو الأمية). وتمُنَح جوائز اليونسكو الدولية لمحو الأمية لبرامج رائدة تبرز الدور المركزى الذى يضطلع به محو الأمية فى تعزيز التنمية المستدامة، من خلال حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وحل النزاعات والتنوّع الثقافي. ومحو الأمية، بوصفه أساسا للتعليم والتعلّم مدى الحياة، يشكل حقا أساسيا ينص عليه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. والفائزون بجوائزنا لعام 2014 يبيّنون كيف أنّ محو الأمية يُشكل عاملا مسرّعا للتنمية، إذ يُمكّن المجتمعات من أن تنمو على نحو أكثر شمولية واستدامة. ويشكل هؤلاء الفائزون مصدر وحى لنا جميعا بفضل مشاريعهم الخلاّقة التى كان لها أثر دائم على الأفراد والمجتمعات حتّى فى أشد الظروف صعوبة وقسوة. وسوف يجرى تسليم الجوائز فى مدينة دكا (بنغلادش) بمناسبة اليوم العالمى لمحو الأمية (وصلة إلى الصفحة على شبكة الإنترنت)، وذلك فى سبتمبر. وتشمل الجهات الفائزة بجائزة اليونسكو – الملك سيجونغ لمحو الأمية (وصلة) كلا من وزارة التربية فى إكوادور ورابطة تعزيز التعليم غير النظامى فى بوركينا فاسو. وفى إكوادور، استفاد ما يناهز 325000 شخص من "مشروع توفير التعليم الأساسى للشباب والكبار" منذ انطلاقته. ويجرى تشجيع المشاركين على الاستفادة من الخدمات المدعومة من قبل الحكومة، مثل الوظائف والرعاية الصحية والمنح الزراعية. ويجرى تعليم السكان الأصليين بلغتهم الأم استنادا إلى نهج يقوم على رؤيتهم للعالم. وتقول إيستر ماريا لوموس، مستشارة محو الأمية فى الوزارة، ما يلى بهذا الصدد: "لقد أصبح بإمكان 44021 شخصا من السكان الأصليين (الكيشوا) وسكان إكوادور القراءة والكتابة بلغتهم الأم، الأمر الذى يضمن لهذا الشعب المتواجد بشكل أساسى فى المناطق الريفية الحفاظ على هويته الثقافية وتعزيز قيم أسلافه." وفى بوركينا فاسو، تركّز رابطة تعزيز التعليم غير النظامى على النساء ومحو الأمية، إذ إنّ النساء "يشكّلن أكثر من 50 فى المائة من سكان بوركينا فاسو، ولسوء الحظ أغلبيتهن من الأميات مع نسبة تبلغ 82 فى المائة". ويعكس هذا الوضع غير المقبول أحد أهم مظاهر الظلم الأكثر شيوعا فى أيامنا هذه، ألا وهو عدم التكافؤ فى فرص الانتفاع بالتعليم. والأمية تبقى النساء مهمشات وتشكل عائقا أساسيا يحول دون الحد من الفقر المدقع. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إذا لم تتمتع النساء بحقوق متساوية وفرص متكافئة. وبهدف تمكين النساء اللواتى يعشن فى الفقر المدقع، يسعى برنامج الرابطة إلى تحسين حياة النساء عن طريق تزويدهن بمهارات القراءة والكتابة والحساب وتدريبهن فى مجال الصحة والتنمية الاقتصادية المستدامة، فضلا عن تقديم تسهيلات لهن للحصول على قروض صغيرة. والبرنامج الذى استفادت منه 18000 امرأة حتى الآن فى بلد متعدد اللغات والثقافات قد حقق نجاحات عديدة على صعيد مكافحة الفقر وإزالة الغابات والتلوث، وذلك من خلال أنشطة نُفّذت بخمس لغات محلية. وأمّا جائزة اليونسكو – كونفوشيوس لمحو الأمية فقد فازت بها ثلاث منظمات، ومن بينها الجمعية الجزائرية لمحو الأمية (إقرأ) التى نفّذت برنامجا بعنوان "محو الأمية والتدريب ودمج النساء". وقد وفّر هذا البرنامج الدعم إلى أكثر من 17000 شخص حتى هذا التاريخ.

وبالإضافة إلى تدريس مهارات القراءة والكتابة والحساب، يقوم البرنامج بتعليم المشاركين فيه على المواطنة، والصحة، والحماية البيئية، وحقوق الإنسان. كما يوفّر المشورة القانونية للمتدرّبين السابقين بغية مساعدتهم على إدارة مشاريعهم الجديدة. وتتذكر عائشة باركي، رئيسة جمعية "إقرأ"، قائلة: "لقد واجهنا مؤخرا حادثة أليمة. فقد قامت والدة شابة لم تكن تعرف القراءة أو الكتابة بإعطاء الدواء الخاطئ لابنها الصغير. وكان جلّ ما فهمته أنّ ما أعطته لابنها كان دواء وتمنّت أن يشفيه من مرضه. ولكن، ما كان من الدواء الخاطئ إلاّ أن جعل حالة الولد تتدهور أكثر فأكثر، الأمر الذى أودى به إلى المستشفى. فمحو الأمية لا يشكل أداة للنمو الاقتصادى فحسب، بل هو أيضا فى غاية الأهمية لبقاء المجتمعات. والجهل يكلّف أكثر بكثير مما قد توفّره المعرفة. ويمكن لمحو الأمية أن ينقذ أرواحا!". وفى إسبانيا، فازت مدرسة التعلّم مدى الحياة من أجل التنمية المجتمعية فى بوليغونو سور بجائزة على مشروعها الذى يوفّر تدريبا من أجل محو الأمية، وتعليما مهنيا، وتعليما خارج الإطار المدرسى يمكن التصديق عليه، ويزوّد المستفيدين منه بالمهارات اللازمة للحصول على عمل وتنظيم المشاريع. ويتوجّه المشروع إلى مجموعة متنوّعة من الأشخاص الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة تضم مواطنين من إسبانيا ومهاجرين من شمال أفريقيا وأفرادا من جماعة الروم فى منطقة يسودها الحرمان فى إشبيلية. ويتيح المشروع، من خلال عدد من الأنشطة المجتمعية المرتبطة بالموسيقى والمسرح على سبيل المثال، تعزيز الوعى بالثقافة والإيكولوجيا. ونجح هذا البرنامج فى إدراج مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية فى العمليات الأوسع نطاقا الرامية إلى تحقيق التنمية المجتمعية، وفى إبراز الإمكانات التى توفرها أنشطة محو الأمية لحفز الناس على العمل وتغيير حياتهم نحو الأفضل. وتعكس الشهادات التى وفّرها المتعلّمون الجدد التحوّل البعيد المدى الذى تفضى إليه المعارف والمهارات المكتسبة حديثا فى جوانب الحياة كافة. (وصلة إلى مقالة لوسيا) وتقول دولوريس غاييغو: "عمرى 54 عاما وأنا أتعلّم القراءة والكتابة. ولم أكن قادرة على الدراسة عندما كنت شابة لأنّه كان على أن أعتنى بإخوتى وأخواتي. وأصبحت الآن آتى كل يوم إلى المركز، حتّى أننى ألحقت والدتى به، فارتادته على مدى ثمانى سنوات وتعلّمت القراءة هى أيضا". للمزيد بالانجليزية والفائزان الأخيران هما معهد مولتينو للغات ومحو الأمية (جنوب أفريقيا) والمعهد الدولى لمحو الأمية. فبرنامجهما الابتكارى بعنوان "جسور إلى المستقبل" يستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصال لتزويد سكان المناطق الريفية والمناطق الحضرية الأقل نموا بالمهارات اللازمة، بصرف النظر عن أعمارهم. ويتيح البرنامج للأطفال والشباب والكبار اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتعلّم استخدام الحواسيب، وذلك باللغة الإنجليزية وبثلاث لغات أفريقية. واستُهل البرنامج فى عام 2007، واستفاد منه 30000 طفل من أطفال المدارس و 6000 شخص من الشباب والكبار فى مراكز التعليم الأساسى والتدريب المخصصة للكبار. ويعزّز البرنامج التنمية المستدامة من خلال توفير مضامين تعليمية ترتبط بالصحة والبيئة والتنمية الاجتماعية والتعليم المهني. ويشير سيباتى ماشوغا، وهو مدرّس فى معهد مولتينو فى ليمبوبو، إلى السعادة التى يشعر بها تلامذته إزاء التعلّم بواسطة الأجهزة اللوحية، قائلا: "لقد كانت المرة الأولى التى يرون فيها ويسمعون التكنولوجيا بلغتهم الخاصة". وأضاف: "تحتاج ليمبوبو إلى التكنولوجيا ليس فقط للتلامذة من الصف الأول وحتى الصف الثالث، بل أيضا لتلامذة المرحلة الثانوية. وقد رأيت تلامذتى يشعون فرحا فى ذلك اليوم وأتمنى أن أتمكّن من القيام بالمزيد من أجلهم. ويتعيّن تخصيص يوم واحد على الأقل فى الشهر لتعليم التلامذة بواسطة الأجهزة المحمولة/ التكنولوجيا". للمزيد بالانجليزية ويُظهر الفائزون بجوائز اليونسكو، من خلال مشاريعهم الاستثنائية، الدور المحورى الذى يضطلع به محو الأمية فى مساعدة الأفراد فى تنمية طاقاتهم الكامنة كاملة، وفى إرساء مجتمعات أكثر استدامة، وعادلة وسلمية. ويزوّدوننا بالأمل فى أنّه بإمكاننا أن نضع معا حدا لحلقة الاستبعاد التى تفضى إليها الأمية. وتُقدِّر اليونسكو أنّ 84 فى المائة من سكان العالم اليوم قادرون على القراءة والكتابة، مقابل 76 فى المائة فى عام 1990. ومع أنّه قد أُحرز تطوّر باتجاه تحقيق أهداف محو الأمية على الصعيد الدولي، إلاّ أنّه لا يزال هنالك تحدّيات كبرى يتعيّن تخطيها فى المستقبل من خلال اعتماد حل دولى قوى فى إطار جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. وقالت المديرة العامة فى هذا الصدد: "إنّ محو الأمية أكثر بكثير من مجرد أولوية تعليمية. إنّه استثمار فى المستقبل بامتياز. وتجمعنا رغبة مشتركة فى ضمان تحويل هذا العالم إلى مكان يعيش فيه عدد أكبر من المتعلّمين".

كاريكاتير

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء 8 ذوال قعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140903/cartoon.htm?car=mn

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء
8 ذو القعدة 1435هـ - 3 سبتمبر 2014م

اضغط هنا